**الفصل الثامن**

**الرقابة المالية**

**الرقابة المالية هي جزء من العمل المالي التنفيذي الحكومي الذي لن يكتمل إلا بمساهمة المراقب في تنفيذ العملية( مثل عمل المراقب المالي ) في الجهات الحكومية لا يتم إنهاء إجراءات الصرف إلا باعتماده ، وكذلك المدقق ورئيس قسم المحاسبة ومدير الإدارة المالية كلهم مراقبون.**

**أما المراجعة فيفترض أن لاتكون من الوظائف التفيذية وهي تؤدي العمل بعد انتهائه أو خلاله ،وهي ليست جزء من العملية التنقيذية. ويمكن أن ينجز العمل بدون مراجع مثل عمل الديوان العام للمحاسبة والمراجع الداخلي والقانوني كلهم لايتدخلون في تنفيذ العمل المالي لكنهم يراجعونه في الوقت المناسب لهم.**

**❖ أجهزة الرقابة و المراجعة المالية في السعودية:**

**أجهزة الرقابة :**

**هي الأجهزة التي يتحتم وجودها لتنفيذ العمليات المالية و هي جزء من العملية التنفيذية كوزارة المالية اذ لا يمكن ان**

**يصرف ريال في أي جهة حكومية الا بموافقة وزارة المالية ممثلة في المراقبين الماليين**

**أجهزة المراجعة:**

**هي الأجهزة التي تراجع العمل المالي في أي وقت و ليست جزءا من العملية التنفيذية, كديوان المراقبة العامة وديوان المحاسبه .**

**لماذا هناك الحاجة للرقابة المالية؟**

**للتأكد من تحقيق أهداف الإنفاق فهي تضبط العمل المالي وتقلل من مخاطره وتخفف انحرافاته وتمكن من الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة.**

**تعريف الرقابه الماليه:**

**هي منظومة الأدوات و الوسائل و الضوابط و الاجراءات التي تضبط نظامية العمل المالي و تؤكد تحقيق الأهداف المخططة بكفاءة و فاعلية.**

**أسس الضبط الداخلي :**

**1) الفصل بين الوظائف المتعارضة:**

**يجب الفصل بين الوظائف المتعارضة بصورة جيدة** **بحيث لا يسمح لموظف لوحده أن ينجز العملية المالية من البداية إلى إنهائها .**

**2)  الترخيص بالأعمال ( تفويض الصلاحيات ):**

**تنفيذ الأعمال المالية والإدارية في الجهات الحكومية يكون وفق قرار أو اعتماد يصدر من صاحب الصلاحية بالجهة، يشرع عملية التنفيذ للمهمة.**

**3) الإجازات الإلزامية :**

**بعض الأخطاء والمخالفات تكتشف بعد أخذ الموظفين لإجازاتهم**،فنظام الإجازات في الجهات الحكومية الآن يلزم الموظفين بأخذها بشكل سنوي وهذا أسلوب جيد لمنع وجود الأخطاء وتغطيتها فمثلا عند اكتشاف موظفين لم يحصلو على اجازاتهم لفتره طويله فان ذلك مؤشرا بان هناك مايريد اخفاؤه.

**4) الرقابة الحدية:**

**وهي وضع حدود لأنواع وسائل الدفع وحدود لصلاحيات التوقيع على الشيكات واعتماد المشتريات، ومبالغ السلف المؤقتة والمستديمة.**

**❖ الرقابة الداخلية :**

**عملية تنظيمية متكاملة تتأثر بإدارة وأفراد الوحدة تصمم للتعامل مع مخاطر الوحدة ،ولتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الأهداف المحددة للرقابة الداخلية في سياق رسالة الوحدة.**

**كما عرف معيار الرقابة الداخلية لغرض المراجعة القوائم المالية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام 2012 فب الفقرة 158- الرقابة الداخلية بأنها:**

**الطرق والأساليب الت تتبناها إدارة المنشأة بما في ذلك مجلس إدارتها ومديروها وموظفوها لتوفر تأكيداً معقولاً بتحقيق أهداف المنشأة.**

**❖ أسس الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية :**

**١/ إنها جزء من العملية التنظيمية في الجهة الحكومية**

**٢/ عملية دائمة و متغيرة و متطوره تمارس كجزء من المهام**

**٣/ تقدم تأكيداً معقولاً يأخذ التكلفة و العائد في الحسبان عند تنفيذ الاجراءات**

**٤/ تتأثر بالمستويات العليا من الإدارة في الجهة الحكومية**

**ووجود الهيكل التنظيمي الذي يحدد من السلطات والمسؤوليات داخل المنشاه يعد دعامه اساسيه من دعامات الرقابه الداخليه.**

**❖ أهداف الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية :**

**١/ القيام بالعمليات التشغيلية باقتصاد و كفاءة و فاعلية**

**٢/ حماية الموارد  كالاصول من العبث والإهمال و سوء الاستخدام**

**٣/ بناء منظومة معلومات دقيقه لتحقيق اهداف اعداد التقارير المحاسبيه**

**٤/ الالتزام بالنظم و اللوائح و القواعد و التعليمات و السياسيات**

**‎**

**المراجعة الداخلية**

**•عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المراجعة الداخلية بأنها**

 وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشائها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة ، وذلك بغرض مساعدة

المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية .

**الحوكمة في القطاع العام :**

**الحوكمة ممارسة أكثر منها قوانين وأنظمة لكن إذا لم تمارس بالشكل السليم فلا مناص من وضعها في إطار معايير ولوائح**

**بقوانين ملزمة . هي• النظام التي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.**

**•أثر الحوكمة على القطاع العام :**

**1 ـ تشجع المؤسسات الحكومية على الاستخدام الامثل للمواد**

**2 ـ تساعد الجهة الحكومية على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الانتاجية**

**3 ـ تقلل كلفة الحصول على المواد والخدمات لزيادة الثقة في المنظمة**

**4 ـ تساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية**

**6 ـ تعمل على استقرار أسواق المال**